الندوة الدولية حول التعاون اللامركزي الحدودي
استخلاصات التجربة التونسية الليبية

INTERNATIONAL CONFERENCE ON DECENTRALIZED CROSS-BORDER COOPERATION, LESSONS FOR THE TUNISIAN - LIBYAN CASE

أكتوبر 2018

CILG VNG International

VNG International

Ministry of Foreign Affairs

Libya Local Governance and Stabilisation Programme برنامج دعم الحكم المحلي والإستقرار في ليبيا

انجز هذا التقرير من قبل المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد، المكتب الإقليمي لمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط في إطار برنامج دعم الحكم المحلي والاستقرار في ليبيا والممول من قبل الاتحاد الأوروبي ووزارة الخارجية الهولندية.

تتحمل وكالة التعاون الدولي لجمعية البلديات الهولندية المسؤولية الكاملة عن محتوى الوثيقة ولا تعكس بأي شكل من الأشكال مواقف الاتحاد الأوروبي.

®2018CILG-VNG International

للاتصال بنا:

البريد الالكتروني: cilg@cilg-international.org

الهاتف: 245 860 71 00216 / 243 860 71 00216

الفاكس: 242 860 71 00216

موقع الواب: www.cilg-international.org

جميع الحقوق محفوظة

®2018CILG-VNG International

تم إعداد هذه الوثيقة بدعم من الاتحاد الأوروبي.

Ministry of Foreign Affairs

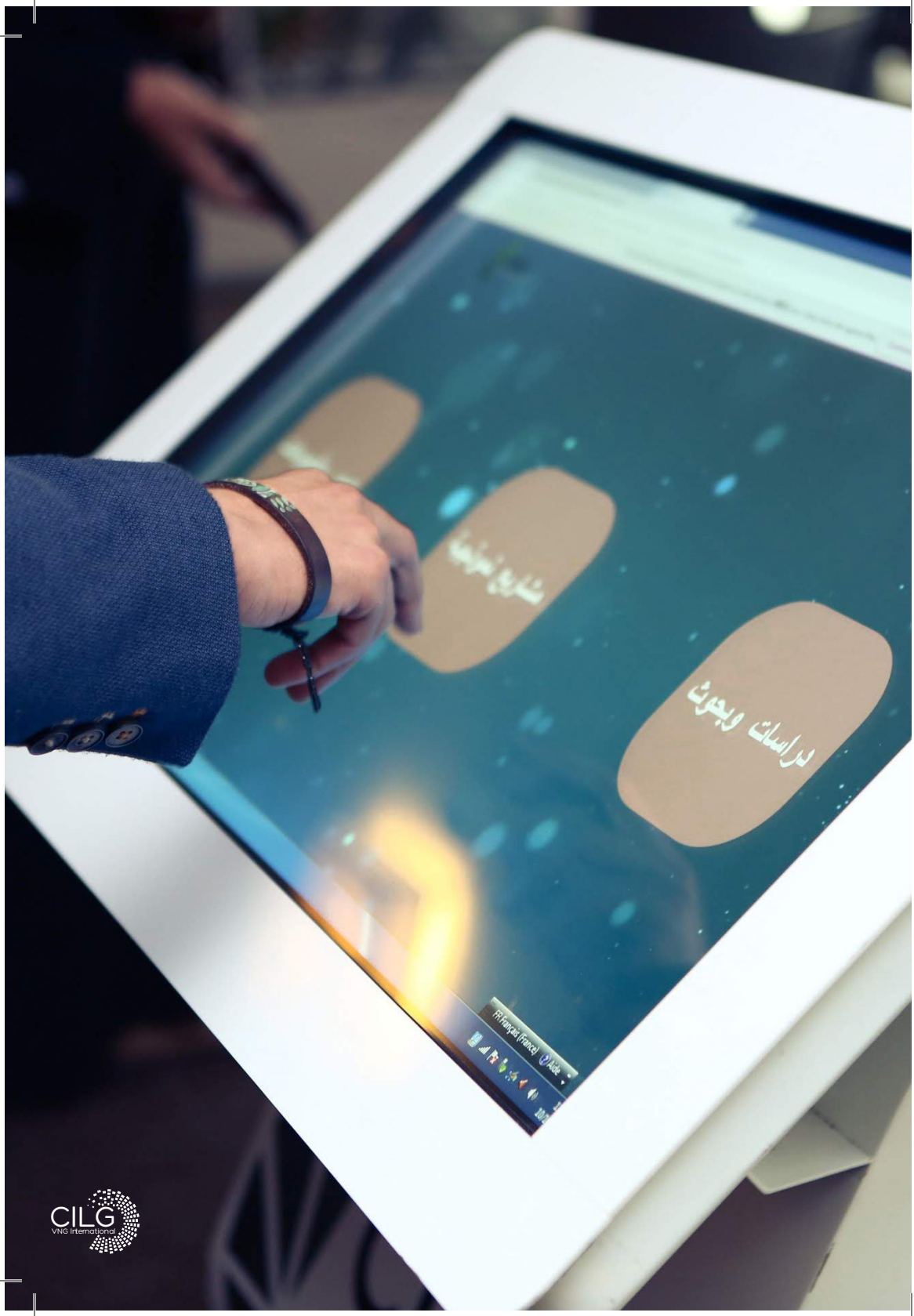
دراسات وبحوث

توطئـــة:

نظّـم المركـز الدولـي للتنميـة المحليـة والحكـم الرشـيد، المكتـب الإقليـمي لشـمال إفريقيـا والشـرق الأوسـط لوكالة التعـاون الدولي لجمعيـة البلديـات الهولنديـة CILG – VNG International نـدوة دوليّـة حـول « التّعـاون اللامركـزي الحـدودي، اسـتخلاصات للتجربـة التونسـية الليبيـة» يـومي 9 و 10 تشـرين الأول (أكتوبـر) 2018 بتونـس العاصمـة. وتنـدرج هـذه النـدوة فـي إطـار «برنامـج دعـم الحكـم المحلـي والاسـتقرار فـي ليبيـا» الممول مـن قبـل الاتحـاد الأوروبـي ووزارة الخارجيـة الهولنديـة.

وقـد حضـر هـذه النـدوة ممثلـو عـدد مـن البلديـات الليبيـة الحدوديـة (بلديـات وازن، نالـوت، زنتـان و زلطـن) ومـن البلديـات التونسـية الحدوديـة (بلديـات بـن قـردان والذهيبـة) والمجتمع المدنـي بالإضافـة إلـى خبـراء مـن أوروبـا وبلـدان عربيـة ومنظمـات دوليـة ومانحيـن.

تتميّـز المنطقـة الحدوديّـة بيـن تونـس وليبيـا بتجانـس اسـتثنائي علـى المسـتويين الجغرافـي والاجتماعـي. إذ يشـكّل التّفاهـم السّـائد وعامـل القـرب رصيـدا قيّمـا يمكـن توظيفه لبنـاء آليّات تعـاون علـى المسـتوى المحلّي.

منـذ سـنة 2011، شـهد النّظامـان السياسـيّان فـي البلديـن مسـارين مختلفيـن لكنّهمـا أسـفرا فـي كلتـا الحالتيـن علـى طـرق تنظيـم جديـدة لـلإدارة المحليّـة تؤكّـد علـى دور البلديّـات وتوسّـع مهامّهـا (فـي تونـس) وولادة مؤسّسـات محليّـة جديـدة (المجالـس المحليّـة ثـمّ البلديـات فـي ليبيا).

يسـمح هـذا التحـوّل صلـب الهيـكل المؤسّسـاتي وفـي العلاقـات الترابيّـة فـي البلديـن بتقـارب البلديّـات الحدوديّـة وبانخراطهـا فـي تمـشّي للتّعـاون اللامركـزي كمـا هيّـأ التحـوّل الظّـروف الملائمـة لظهـور مجتمـع مدنـيّ نشـيط و حريـص علـى الاضطـلاع بـدور أبـرز لا فقـط علـى المسـتوى المحلّي بـل وكذلـك فيمـا يتعلّـق ببنـاء الروابط والشـبكات عبـر الوطنيّة وقـد انخرط العديـد مـن المتدخّليـن والهيئـات فـي العمـل علـى تنميـة التّعـاون بيـن البلديّـات ومنظّمـات المجتمـع المدنـي مـن جانبـي الخـطّ الحـدوديّ نذكـر مـن بينهـا برامـج المركـز الدّولـي للتّنميـة المحليّـة و الحكـم الرّشـيد الـتي خصّصـت منـذ سـنة 2012 نطاقـا واسـعا للتّعـاون الحـدودي بيـن المؤسّسـات البلديّـة و منظّمـات المجتمـع المدنـي التّونسـيّة و الليبيّـة و تمكّن المركـز من خلال برنامجـه لدعـم الحوكمـة الحضريّـة الدّيمقراطيّـة و التّنميـة الاقتصاديّـة المحليّـة (فـي جزئيـه الأوّل و الثانـي) و برنامـج دعـم الحوكمـة المحليّـة والاسـتقرار فـي ليبيـا مـن مرافقـة مجموعـة مـن البلديّـات التّونسـيّة و الليبيّـة فـي التمشّـيات الـتي اعتمدتهـا لإرسـاء التّعـاون اللامركـزي الحـدودي.

ومـن خـلال تنظيـم نـدوة دوليّـة مخصّصـة للتّعـاون اللامركـزي الحـدودي يعتـزم المركـز الدّولـي للتّنميـة المحليّـة والحكـم الرّشـيد توظيـف هـذا المسـار وتقاسـم خبـرات مختلـف هيئـات التّعـاون والتّفكيـر بشـأن سـبل تنميـة وتعزيـز هـذا الشـكل مـن التّعـاون.

وحدّدت أهداف هذه الندوة كالآتي :

الهدف الأول : تسليط الضوء على تجربة التعاون اللامركزي الحدودي

الهدف الثاني : عرض نتائج التجربة التونسية الليبية والتجارب العالمية
الهدف الثالث : الدروس المتسفادة وسبل تطوير التعاون اللامركزي الحدودي

ملخص:

لقد مثّلت الندوة الدولية للتعاون اللامركزي الحدودي فرصة هامة لعرض التجربة النموذجية في ارساء تعاون بين البلديات الحدودية التونسية الليبية مناقشة النتائج المحققة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. كما مثّلت أيضا فرصة لعرض التجارب العالمية بالإضافة إلى ورشات العمل التي ساهمت في تقريب وجهات النظر وفي التحاور حول سبل تطوير هذا التعاون والتكامل اللامركزي الحدودي.
ارتكزت نتائج الندوة حول عوامل نجاح التجربة التونسية الليبية والتي تتمحور حول :
- العوامل التاريخية والثقافية تأسس لإرساء تعاون مثمر بين المؤسسات من طرفي الحدود ؛
- الإطار القانوني في تونس يُساعد على التعاون الحدودي اللامركزي؛
- الدعم المالي من شأنه أن يساعد على مزيد تطوير التعاون اللامركزي؛
- الدعم الفني ضرقري من أجل تجاوز صعوبات المراحل الأولى من عملية هيكلة ومأسسة التعاون بين الفاعلين المحليين في المنطقة الحدودية.

كما بّينت أيضا سُبل وعوامل تطوير التعاون اللامركزي الحدودي والتي تتمحور أساسا حول :
- تفعيل مسار اللامركزية مما من شأنه أن يوسع صلاحيات الحكومات المحلية ويفتح المجال نحو تنويع آفاق التعاوم بين البلديات في تأمين هذه الصلاحيات.
- تعزيزالشراكة مع المجتمع المدني كإحدى الروافد التي تسمح بإنجاح التعاون داخل المنطقة الحدودية التي تتسم بعلاقات إجتماعية وثقافية متطورة.
- تطوير الموارد البشرية والاعتماد على الكفاءات المحلية والتي ترتكز عليها عملية تحديد وتنفيذ مشاريع الشراكة
- ضمان الاستقرار الأمني والسّلم الاجتماعي كعامل أساسي لاستدامة أعمال التعاون
- تدعيم الإطار القانوني والمؤسساتي في اتجاه مزيد الأخذ بعين الاعتبار للتعاون اللامركزي، خصوصا للبلديات الحدودية.
- تدعيم التعاون الثقافي والشبابي كأحد المحاور ذات الأولوية والتي تؤدي إلى وضع الظروف الملائمة لتوسعة مجالات التعاون نحو الجوانب الإقتصادية والإجتماعية وغيرها.

كلمة الافتتاح:

تولّت السيدة نائلة العكريمي، المديرة العامة للمركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد، في البداية الترحيب بكافة الحضور والسادة رؤساء وعمداء البلديات الحدودية التونسية الليبية وبالسيدة سعاد عبد الرحيم ، شيخة مدينة تونس ورئيسة الجامعة الوطنية للمدن التونسية، وبالسيدة سفيرة المملكة الهولندية بليبيا والسيد ممثل مفوضية الاتحاد الأوروبي .

وأشارت إلى أن المركز استجاب منذ سنة 2012إلى طلب البلديات التونسية الحدودية تشريك ودعم المجالس المحلية الليبية في أنشطة الدعم الفني التي يُقدّمها المركز وهو ما أتاح في فترة لاحقة إرساء تعاون لامركزي بين البلديات الحدودية. ولقد تمّ بفضل جهود الجميع انشاء شراكة بين البلديات الحدودية الليبية و التونسية بمبادرة من المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد.

ومن ناحيته أكّد سعادة السفير الان بوقاجا، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي بليبيا أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بدعم البلديات الليبية ومؤسسات الحكم المحلي باعتبار أن البلديات هي عامل هام لإرساء الاستقرار في ليبيا وأنّ تطوّر عمل البلديات يساهم في الحدّ من الهجرة غير المنظمة إلى أوروبا وتعزيز تبادل الخبرات بين ليبيا وتونس.

و أشادت سعادة السفيرة ماريان كابين فان دي كابلو، سفيرة المملكة الهولندية بليبيا، بأهمية العمل «من الأسفل إلى الأعلى» وعلى اقحام المجتمع المدني وكذلك مشاركة المرأة في الحكم المحلي. وأشارت إلى ضرورة تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وأن ذلك يتطلب دعم موارد البلديات وتحيين قانون رقم 59 للحكم المحلي.

ورحّب من جهته السيد مختار الهمامي، رئيس الهيئة العامة للاستشراف ومرافقة المسار اللامركزي بوزارة الشؤون المحلية والبيئة، بمبادرة المركز لتنمية التعاون اللامركزي الحدودي بين تونس وليبيا وأهمية الدور الموكول للبلديات اليوم لدعم هذا التعاون. وأشار إلى ما تتميز به البلديات الليبية التي لم تبنى من الفوق بل بنيت كما هو معلوم من الأسفل حيث انتخبت في ضلّ الصعوبات على المستوى المركزي. كما أكد على ضرورة العمل في إطار اتفاقيات شراكة وتعاون بين البلديات الحدودية وإحداث شباك موحّد على حدود البلدين لتسهيل مرور الأشخاص والبضائع.

وأثنت السيدة سعاد عبد الرحيم، شيخة مدينة تونس ورئيسة الجامعة الوطنية للمدن التونسية، على دور المركز في تكريس اللامركزية في تونس وليبيا . كما أكدت على ضرورة الاستفادة من تجارب البلدين وتكثيف التعاون بين البلديات الحدودية.

إثر ذلك أحيلت الكلمة لرؤساء وممثلي البلديات الحدودية الحاضرة وهم:

- **السيد محمد الصنام: رئيس بلدية وازن**
- **السيد أحمد مطاوع: عضو مجلس بلدية نالوت**
- **السيد عبد الحفيظ القيب: عضو مجلس بلدية الزنتان**
- **السيد فتحي عبعاب: رئيس بلدية بن قردان**
- **السيد علي عامر: رئيس بلدية الذهيبة**

الذين عبروا عن ارتياحهم لتوفّق البرامج الذي يشرف على تنفيذه المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد في دعم التعاون اللامركزي بين البلديات الحدودية منذ سنة 2012 مما مكّن من الوصول إلى نتائج ملموسة ساعدت على تهيئة مناطق خضراء، وتنظيم مهرجان بين البلديات الليبية وبلدية بن قردان وإعداد نشريات إعلامية مختلفة وغيرها والمساعدة على تذليل الإشكاليات الحدودية التي تحدث من حين إلى آخر وتركيز مكتب التعاون التونسي الليبي الذي يساهم بصفة فعالة في تطوير العلاقات والتعاون اللامركزي بالإضافة إلى الإنجازات التي قام بها والتي و إجابة على طلب جل رؤساء وعمداء البلديات على أن يموّل المركز مشاريع بنية تحتية وتنموية بالبلديات الحدودية وقدأفادت السيدة المديرة العامة للمركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد أن المركز ليس بوسعه الاستجابة لهذه الطلبات التي لا تدخل في مشمولاته وأشارت إليهم أنه يمكن التوجه بها إلى المانحين الدوليين المؤهلين لذلك.

الجلسة الأولى: التعاون اللامركزي الحدودي التونسي الليبي: الدروس المستخلصة

الميسر : مريم الوسلاتي عامر: (CILG-VNG International)

ركّزت مداخلتها على «مركز التعاون الحدودي التونسي الليبي» وهو مشروع نموذجي لإرساء تعاون محلي مهيكل وفعّال» بدأ التفكير فيه منذ سنة 2012 أي منذ أن شرعت VNG-INTERNATIONAL في دعم البلديات الحدودية التونسية الليبية من أجل صياغة رؤية مشتركة للإعلام والتثقيف والتفكير الاستشرافي التشاركي والتواصل والتعاون.
كما وضعت إمكانيات العمل للمركز على غرار «فضاء المواطن» الذي يهدف إلى تحسين الخدمة المقدمة للمواطن من قبل البلديات. وقد أقيم مشروع نموذجي لتصميم وتهيئة

وتنشيط الفضاء العام بالبلديات الحدودية، ويحتوي هذا المشروع على:
• صياغة مرجع عمراني مشترك لتهيئة الساحات العامة يعتمد على الطبيعة المحلية والهندسة والمعمار المحلي و الثقافة المحلية والمنتوج الحرفي المحلي.
• تهيئة ثلاث مساحات عامة نموذجية في كل من بلدية الذهيبة و وازن و نالوت.
• تكوين خلية مشتركة بين الساحات العامة والحدائق.

السيّد أحمد مطاوع: عضو مجلس بلدية نالوت

أوضح السيد أحمد مطاوع أهميّة دور الورشات التدريبية في دعم الحكم المحلي في ليبيا بصفة عامة وفي خلق الظروف الملائمة لتطوير التعاون الحدودي بين البلديات الليبية والتونسية.
كما أشار إلى دور مكتب التعاون الحدودي التونسي الليبي في دعم التعاون بين البلديات الحدودية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بالإضافة إلى الجريدة الحدودية وكتاب الأطلس الحدودي الذي يبرز أهمّ نقاط القوة التي تتميّز بها البلديات الحدودية كذلك فرص التعاون الحدودي من أجل دعم الاستثمار الثنائي.
إلى جانب ذلك التعاون الثقافي بين البلديات التونسية الليبية يتجلّى من خلال المهرجان الثقافي المشترك الذي يساهم في التعريف بالموروث الثقافي للمنطقة وللمساهمة في الربط المستمرّ والمتواصل بين البلديات.

السيد الطاهر صويد: بلدية بنقردان

وأشار أيضا السيد الطاهر صويد إلى الدور الذي أمّنه مكتب التعاون الحدودي ببلدية بنقردان في تعزيز التعاون بين البلديات التونسية الليبية خاصة بين بلديتي بنقردان وزلطن وبنقردان وزوارة. وقد استضاف المركز العديد من المرات وفود من البلديات الليبية للتشاور على مجالات التعاون المشترك منها فضاء المواطن والتعاون الثقافي.

السيد مصطفى عبد الكبير: المعهد العربي لحقوق الانسان

يهدف مشروع المعهد العربي لحقوق الانسان في مرحلة البناء الديمقراطي وبناء قدرات المجتمع المدني في ليبيا إلى:
• تعزيز دور المجتمع المدني ومؤسساته في نشر ثقافة حقوق الإنسان.
• تطوير الموارد المحلية والبشرية والمعرفية في مجال حقوق الإنسان.
• تقديم المساعدة اللازمة في مجال إدارة المنظمات والتخطيط الاستراتيجي وكتابة المشاريع.
• تدعيم ثقافة الحوار .
• السعي لبناء المعرفة في مجال حقوق الإنسان والتركيز على مسألة العدالة الانتقالية.
وقد اتّضح من خلال هذا المشروع النجاح الملموس الذي حقّقه المجتمع المدني والمنظّمات على مستوى فضّ النزاع وحل المشكلات وذلك بالعمل المباشر الميداني والتنسيق مع السلطات المحلية والجهوية والمركزية للوصول إلى حل بعد تبادل وجهات

النظـر مـع الطرفيـن.
كمـا أشـار السـيد مصطفـى عبـد الكبيـر إلـى أنّ المجتمـع المدنـي كان لـه دور هـام لكـن الاحتياجـات أكبـر مـن النتائـج الـتي تـمّ التوصّـل إليهـا لذلـك لا بـدّ للمنظّمـات الدوليـة أن تضاعف دعمهـا المالـي والتكويـني لجمعيـات المجتمـع المدنـي لتحقيـق الأهـداف المرسـومة. كمـا أنّ بنـاء قـدرات المجتمـع المدنـي يحتـاج إلـى التنسـيق الكبيـر بيـن المؤسّسـات علـى المسـتوى الدولـي (تونـس وليبيـا) وكذلـك علـى المسـتوي الوطـني والجهـوي والمحلي (البلديـات).
وأكّـد فـي الختـام أنّ العمـل والتعـاون الحـدودي المشـترك بيـن تونـس وليبيـا عـن طريـق المعهـد العربـي لحقـوق الانسـان حقّـق مشـاريع هامّـة ونمـاذج جـدّ إيجابيّـة من أجل مسـتقبل آمـن.

ماريا بروالد و استار لمسوم DDG

أشـارت السـيدة ماريـا بروالـد إلـى أن المنظّمـة DDG الدنماركيـة الـتي تمثّلهـا تعمـل على مشـروع إدارة الحـدود ومنـع العنـف فـي المناطـق الحدوديـة التونسـية الليبيـة الـتي تضـمّ بلديـات بنقـردان وزوارة والذهيبـة ووازن ونالـوت مباشـرة مـع المجتمـع المحلي وذلـك فـي مجـالات السـلامة والوصـول إلـى المـوارد وبنـاء القـدرات المحليـة والوطنيـة.
تقـوم منهجيّـة العمـل لـدى منظمـة DDG علـى الإسـراع قـدر الإمـكان فـي تشـريك المجتمـع المحلـي فـي المشـروع مـن مرحلـة التشـخيص للواقـع وتحليـل البيانـات إلـى مرحلـة تصـوّر المشـروع وانجـازه مـن ثـمّ تقييـم النتائـج وتعديـل الأخطـاء أو الانحرافـات ان وجـدت.

يهدف المشروع إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع في منطقة الحدود من خلال:
- تعزيز قدرة الهياكل المحلية عبر الحدود لتحليل ومنع الصراع.
- تمكين المجتمعات المحلية للدفاع عن أنفسهم فيما يتعلق بسياسة إدارة الحدود.

- التنسيق بين المؤسّسات بشأن إدارة الحدود والأمن.
- تعزيز قدرات الشباب وفرصهم لإثبات المرونة في مواجهة الصراع المحلي وانعدام الأمن.

يواجه عمل المنظّمة مجموعة من التحديات أهمها الإدارة أو العمل عن بعد والتحديات الميدانية كذلك التمويل والتنسيق وتوصي منظّمة DDG من خلال تجربتها في ليبيا إلى ضرورة فهم ديناميكيات الصراع بما في ذلك الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بالإضافة إلى ضرورة وضع استراتيجية لإنهاء النزاع.

النقاش:

تناول الكلمة عدد كبير من الحاضرين ينتمون إلى جهات مختلفة: جامعيون، مجتمع مدني، إدارة، ألخ.. مما جعل النقاش ثريا وصريحا وتركز بالأساس حول سبل تطوير هذا التعاون اللامركزي الحدودي في ظل الصعوبات الحالية التي تعيشها ليبيا خاصة على المستوى الأمني والمؤسساتي ونوعية المشاريع التي يُمكن الانطلاق في تنفيذها ويكون لها أثر مباشر على المواطن إلى حين تركيز المشاريع الكبرى للتعاون كالطرقات السيارات والمطارات والموانئ. كما تمّ التطرّق أيضا إلى ضرورة الاعتماد على ورشات عمل مشتركة بين الجانبين التونسي والليبي تضمّ مجموعة من الخبراء والأكاديميين لمناقشة فرص تطوير التعاون واستغلال المقومات الطبيعية والبشرية والثقافية للجانبين التونسي والليبي.

تطرق بعض المتدخلين إلى أهمية وضع دراسة استراتيجية على المدى المتوسط والبعيد لتأطير التعاون اللامركزي الحدودي التونسي الليبي والذي يتضمّن مجموعة من التوجّهات والمشاريع الكبرى التي تساعد في النهوض اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا بالمناطق الحدودية بالاضافة إلى ضرورة إيجاد التمويلات المالية اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية وما تحتويه من مشاريع كبرى.

كما تمّ أيضا النقاش حول أهمية هذا التعاون في الجانب الثقافي والشبابي والذي يدعم السّلم الاجتماعي في المناطق الحدودية والمساعدة في التقليص من التوتر وكذلك فض النزاعات والمساهمة في مجهودات منظمات حقوق الانسان.

الجلسة الثانية: الدّروس المستخلصة من التّعاون الحدودي عبر العالم

الميسّر: هيلدا بيجنبورغ VNG International

لورينا لاندو: رئيسة بعثة المنظمة الدولية للهجرة بتونس (IOM)

قدّمت السيدة لورينا لاندو تجربة المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا وتونس ومجالات عملها في مساعدة المهاجرين إلى أوروبا وكذلك الهاربين من النزاع المسلح في ليبيا. يتميّز عمل المنظّمة بالمساعدات الميدانية ولكن أيضا بالمعطيات الإحصائية حول أعداد المهاجرين وطرق الهجرة السرية وشبكات الهجرة والوضع الصحي للمهاجرين وغيرها. تساعد قاعدة البيانات هذه الدول والمنظمات في وضع الاستراتيجيات والخطط العملية

لمساعدة المهاجرين ولعودتهم إلى دولهم وكذل للحد من أسباب وعوامل الهجرة والتي تتمثل خاصة في تردّي ظروف العيش والبطالة والنزاعات المسلّحة.

هايدي دوروتر: (Euregio) هولندا

قدّمت هايدي دوروتر تجربة التعاون الحدودي على طول الحدود الهولندية الألمانية التي تشمل :

- تعزيز مصالح المنطقة الحدودية وسكانها في سياق دولي وأوروبي.
- تقديم النصح ودعم المواطنين والمؤسسات والشركات في اتصالاتهم وأنشطتهم وأسئلتهم الألمانية الهولندية كما أشارت إلى أهمية تطوير وتنفيذ برامج الاتحاد الأوروبي (INTERREG / ETC وEURES و Europe Direct) والمشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي في تشجيع الفاعلين المحليين على تطوير التعاون الحدودي اللامركزي.

يتطلب التعاون الحدودي الناجح الشروط التالية:

- التعاون الناجح عبر الحدود يحتاج بعض الوقت والصبر.
- يجب أن لا يكون المال لوحده القوة الدافعة للمشاريع العابرة للحدود.
- الثقة المتبادلة هي أساس التعاون الناجح.
- الاتصال الشخصي ضروري.
- المعرفة الإدارية وهياكل العمل ضرورية.

ملخص الجلسة الأولى:

- المشاريع والمبادرات التي قام بها المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد بدأت بخطوات صغيرة نحو مشاريع كبيرة لمزيد تطوير العلاقات الثنائية والثلاثية بين البلديات.

- دور هام وفاعل جدّا قام به المجتمع المدني في ليبيا وتونس بالتعاون مع المعهد العربي لحقوق الانسان في حلّ إشكاليات صعبة ووضعيّات معقّدة.

- اعتماد منهجيات ناجحة من طرف منظمة DDG تتعلّق بفضّ النزاعات على المستوى المحلي.

- بيّن نقاش الجلسة الأولى أنّ الاحتياجات أكبر من النتائج التي تمّ الوصول إليها وذلك نتيجة للتقارب الجغرافي في المناطق الحدودية وقيمة العلاقات الاقتصادية حيث يتطلّب مزيدا من التنسيق بين الفاعلين المحليين على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. لكن هذا لا ينفي المجهودات المبذولة على سبيل المثال المهرجان الثقافي المشترك بين بلديات الذهيبة ووازن ونالوت وكذلك المشاريع الأخرى المشتركة.

ستيفان تالا : (جامعة أوروبا الوسطى)

قـدم سـتيفان تـالا تجربـة التعـاون الحـدودي فـي شـرق وسـط أوروبـا علـى مـدى 30 سـنة حيـث يتميّـز الاتحـاد الأوروبـي بفـوارق اجتماعيـة واقتصاديـة كبيـرة بالإضافـة إلى كثـرة الحدود السياسـية والإداريـة ولكـن رغـم ذلـك نجـح فـي تحقيـق التعـاون الحـدودي المشـترك علـى المسـتوى الاقتصـادي والاجتماعـي والثقافـي.

يقـوم نجـاح التعـاون الحـدودي المشـترك على عوامـل خارجيـة وعوامل داخليـة تتمثّـل العوامل الخارجيّـة فـي التعـاون مـع الفضـاءات الاقتصاديـة الصلبـة المسـتقرة والـتي يمكـن الوصـول إليهـا وفـي إعـادة هيكلـة المؤسسـات لمواكبـة ديناميكيـة التعـاون الحـدودي المشـترك أمـا العوامـل الداخليـة فهـي أساسـا المرونـة والقـدرة علـى التكيـف وبنـاء الثقـة وبنـاء القـدرات البشـرية والمؤسسـية.

CILG
VNG International

ورشات اليوم الثاني

الورشة الأولى: التعاون في المجال الثقافي ترأسها د. سلطان الطويني، زوارة

استهلّ السيد «ميركوكيرلو»، وهو صحفي ألماني ويعمل على موضوع الثقافة في القطرين التونسي والليبي كلمته بتقديم تعريف لكلمة الثقافة خاصة في بلدان عاشت الحروب والأزمات وبين أنّه عندما كان في ليبيا سنة 2011 قام بصياغة العديد من التقارير الصحافية التي يودّ الأوربيون سماعها واكتشف أن هناك العديد من التونسيين الذين تربطهم علاقات مع الليبيين (عائلية)،وفي نالوت هناك تواصل وجسر روابط في الحياة التقليدية جعلتنا نفكر في عروض فنية وفتح المجال للفتيات لكي يعملن في الفنون في شراكة مع الجانب التونسي والليبي كما أنّ الحفلات الموسيقية هي نوع من أنواع الثقافة وفرصة للتعرّف على مدن أخرى من العالم وكذلك المهرجانات الموسيقية التقليدية للتبادل الثقافي بين زوارة و بن قردان هي لبنة أولى لتركيز المزيد من التبادل الثقافي.
كما بين أنّ البلديات الليبية لديها إذاعات جهوية وطاقات شابة والثقافة لا تعطي حلولا نهائية ولكنها تبني مراحل في إيجاد الحلول و في هذا الإطار تمثل صفحة «ليبيا المحلية» فكرة ترويج لحكايات بسيطة في كل أنحاء ليبيا و كذلك «مرحبا ليبيا» (نافذة على الوطن) لذلك فلا بدّ من التفكير في منصات متشابهة لإرساء الحوار بين أطياف المجتمع.
وأوضح السيد «رضوان العزلوك» وهو ناشط من المجتمع المدني من بن قردان أنه يرغب في تنظيم ملتقى بين بنقردان وزلطن وزوارة مثلما حدث في بلدية ذهيبة وسيكون خلال شهر نوفمبر 2018 وأنه يمكن تطوير التعاون في هذا المجال كمجال أولي.
كما قامت إحدى المتدخلات من الجزائر الشقيقة بتقديم منوال اللامركزية في الجزائر ومراحلها التاريخية وذكرت بأنه في كل ولاية بالجزائر هناك مديرية للثقافة وهناك العديد من الأنشطة الثقافية المحلية التي يمكن إستغلالها في التعاون.
وقام السيد «محمد الشكوي» مدير دار الثقافة بذهيبة بتقديم فعاليات الملتقى الثقافي التونسي الليبي الذي التأم أيام 08/09/أفريل 2017 وبين أنها كانت فرصة كبيرة للتعرف على الموروث الثقافي في البلديات الثلاثة (ذهيبة، وزان، نالوت) وأشار إلى ضرورة مواصلة مثل هذه الملتقيات لما لها من تأثير ايجابي لدى المجتمعات المحلية.
ونوّه السيد «سليمان بن يحمد» وهو رئيس جمعية أفكان للثقافة الامازيغية من نالوت بهذه الندوات التشاركية التونسية الليبية و دعا إلى ضرورة احترام ثقافة شمال إفريقيا والعمل على تلاقح الثقافات من أجل الإنسانية وذكر أن جبل نفوسة استقبل جميع الديانات والثقافات وأتى على مختلف المجالس المنتصبة بنالوت واللجان التي لها دور كبير في ترسيخ التبادل والتعاون الثقافي بين مختلف أطياف الشعوب ودعا إلى مواصلة المشاركات بين الأشقاء في تونس وليبيا لمزيد تمتين أواصر الأخوة والروابط بين الشعبين الشقيقين.

الورشة الثانية: الاندماج الاقتصادي ترأستها السيدة فاطمة بن سلطان

أكّدت السيدة فاطمة بن سلطان أنّ الاقتصاد في المناطق الحدودية ينجح عندما تتوفّر الظروف التالية:

- **اللامركزيّة**: أي وجود صلاحيات محلية.
- **الإرادة السياسيّة**: أي الرغبة السياسية الواضحة والقويّة.
- **القوانين**: أي وجود قوانين تضمن شراكة واضحة بين السلطة والمجتمع المدني.
- **ثقافة عبر الحدود**: أي وجود ثقافة لشراكة اقتصادية وثقافية واجتماعية لسكان المناطق الحدوديّة.
- **وجود كفاءات ومهارات**: أي توفّر الكفاءات والمهارات في المناطق الحدودية والتي تضمن نجاح واستمراريّة التعاون المشترك بينها.

أبرز التشخيص لنسبة التعاون الحدودي في المغرب العربي لا يتعدّى 2 % على الرغم من الإمكانات الاقتصادية الكبرى ويعود ذلك إلى ضعف الرغبة السياسيّة.

أبرز السيد علي عبعاب الخبير لدى وكالة التعاون الألماني GIZ في بداية مداخلته على أهميّة التعاون الحدودي اللامركزي ونجاح هذا التعاون في عديد من التجارب العالميّة أهمها في الاتحاد الأوروبي كذلك التعاون بين أمريكا والمكسيك كما أبرز أن العولمة فرضت التعاون الحدودي بين الدول وذلك بتثمين العوامل التي توفّرها الحدود من إضافات وإمكانات متميّزة وبالتالي تثمين هذه العوامل الحدوديّة.

وأكّد أنّ المناطق الحدوديّة تُمثّل فضاءات حياة وإنتاج وتوجد عناصر نجاح لتصبح المناطق الحدوديّة مناطق ثروة ومناطق إقتصاديّة ناجحة وهي كالآتي:

1. أنظمة سياسيّة مستقرّة ومتناسقة: مواصفات أنظمة سياسيّة صلبة ومتجانسة: مؤسّسات صلبة ومناطق سالمة وتحرير هاجس الحدود واللاّمركزية الفاعلة للمناطق الحدوديّة.
2. سياسات تعاون عبر الحدود واضحة وناجعة ومستمرّة تعتمد على أطر قانونيّة للحوار المشترك بين البلدين.
3. أنظمة إقتصاديّة تنتج الثورة.
4. تجهيزات وبنية تحتيّة كبرى وصلبة وذات مستوى عالي.
5. المدن الكبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: على سبيل المثال منطقة لوكسمبورغ والتي تقع بين ثلاث دول أوروبية وهي ألمانيا وفرنسا وبلجيكا تملك ناتج محلي إجمالي يعادل 370 مليار يورو سنة 2016.

اتّضح ضعف التصوّر التقليدي للمناطق الحدوديّة الذي أفرز نتائج سلبيّة خاصّة في منطقة المغرب العربي. ولتجاوز هذا الوضع لا بدّ من سياسة تعاون سياسي واضح واقتصاد متين وصلب.

CILG
VNG International

كما أكّد إلى وجوب التركيز على النقاط التالية من أجل دفع التعاون الحدودي اللامركزي بين البلديات التونسية والليبية:
- وضع استثنائي صعب تمرّ به المناطق الحدوديّة.
- دور البلديات أساسي وجوهري
- شكل التعاون: لا بدّ من القيام بالأعمال السّهلة جدّا على مستوى محلي مشترك كذلك خلق فرص تعاون مشترك.
- لا بدّ من وضع آليّة للعمل المشترك بصفة علميّة وخلق فرص دوريّة للقاءات مشتركة.
- دور البلديات في تحضير لقاءات للحوار المشترك.
- أهميّة دفع التعاون الثقافي والشبابي.
- الاستفادة من التعاون الدولي الذي يسعى إلى دعم التعاون الحدودي بين تونس وليبيا.

وذكرالسيد فتحي عبعاب رئيس بلدية بنقردان أنّ مدينة بن قردان هي منطقة حدوديّة بين تونس وليبيا وبين تونس والشرق والصحراء الإفريقيّة. تمّ تصنيفها كمنطقة سياحيّة بالرغم من أنّها لم تتمتّع بالدعم من وزارة السياحة. تعتمد بلديّة بن قردان بالأساس على التبادل التجاري غير أنّ جزء كبير من هذه التجارة لا تتمّ في الأطر القانونيّة لذلك لا بدّ من إيجاد حلّ للأنشطة التجارية عبر الحدود وعدم اعتبارها كأنشطة مخالفة للقانون. فتسوية هذه الوضعية يعتبر سبب في التعايش السلمي والأمن الاجتماعي والحدّ من الهجرة غير الشرعيّة. في حال وجود حلّ للتجارة عبر الحدود يُمكن أن تتحوّل من حدّ التوتّر والصراع إلى فرصة وأكّد رئيس البلدية دعمه التنمية في هذه المناطق. وقد أكّ السيد رئيس البلدية بأنّهم مستعدّون وجاهزون للتعاون مع ليبيا لدعم الشراكة والتعاون الاقتصادي حيث التعاون الحدودي يدعم السّلام والسّلم الاجتماعي.
وأكّدت السيدة زيتونة معمر-بلدية زوارة إلى أنّ التكامل الاقتصادي الحدودي سمة من سمات التعاون الحدودي خاصة مع وجود الروابط التاريخيّة والثقافيّة بن تونس وليبيا. على الرغم من وجود العديد من اتفاقيات التعاون الحدودي بين تونس وليبيا إلاّ أنّ جُلّها لم تُنفّذ أو تُفعّل بطريقة صحيحة وهو ما يُفسّر الوضع الحالي الذي يطغى عليه التهريب والتجارة الموازية. يكمن الحلّ في وضع خطّة تنمويّة موحّدة لاستثمار الموارد بين البلدين على مستوى البلديّات. لا يمكن أن تنجح الخطّة التنموية دون الضغط على الحكومات لدعم التعاون الحدودي وخلق تكامل اقتصادي بين البلدين وإنشاء سوق حرّة للتبادل التجاري بين تونس وليبيا ولعبور الأشخاص والسيّارات.
قدّم ممثّل المجتمع المدني بنالوت تجربته في التعاون مع بلديّة الذهيبة سنة 2012 وكذلك برنامج الاستثمار في المناطق الحدودية سنة 2015 والذي قام بتقديم فرص مشاريع اقتصادية للبلديات. واعتبر أنّ التنمية عمليّة مستمرّة تحتاج إلى العمل والتضحيات المستمرّة كما تحتاج إلى تغيير في العقليّات وفي القدرات. كذلك تتطلّب التنمية أفكار مشاريع اقتصادية للبلديات حيث لا بدّ من الاستثمار في هذه المناطق الحدوديّة عن طريق إنشاء صندوق مشترك للبلديات لخلق المشاريع الاقتصادية. كما يجب أيضا مراجعة

القوانين للتبادل التجاري البينيّ وكذلك تغيير السياسات المتّبعة تجاه مسألة التعاون الحدودي.
وفي مداخلته أكّد السيد غالي الطويني -بلدية زوارة أنّ المناطق الحدوديّة التونسيّة الليبيّة تتمتّع بمقوّمات وقدرات تنموية كبرى (موانئ بحريّة، مطارات، منافذ بريّة ...) لذلك وجب الدفع إلى التعاون المستمرّ بين البلديات الحدوديّة والتركيز على البعد الاقتصادي كذلك لا بدّ من إيجاد خطّة قابلة للتنفيذ للتعاون الحدودي.
وأشار ممثّل عن المجتمع المدني ببلديّة الذهيبة إلى أنّ الوضع الحالي للتجارة الغير قانونيّة بالمناطق الحدوديّة يعود إلى توارث عقليّة التجارة على الحدود وإلى الهاجس الأمني الذي كان يمثّل أحد العراقيل الأساسيّة تجاه تنظيم التجارة الحدوديّة. ولإيجاد حلّ لهذا الوضع لا بدّ من إحداث سوق مشتركة بين بلديّتي الذهيبة ووازن وتقنين التجارة البينيّة بالإضافة إلى تفعيل دور المجتمع المدني في دفع السلطة لتنظيم التجارة على الحدود.
وأكّد السيد مجدي فريحي عن الإدارة العامة للتهيئة الترابية بتونس أنّ الوضع الحالي المتردّي للتعاون الحدودي يعود إلى غياب رؤية استراتيجيّة ومخطّطات تنمويّة شاملة إذ لابدّ من التنسيق بين البُعد المحلي والجهوي والوطني.
وأبرز السيد محمد المحمدي عن غرفة الصناعة والتجارة بتطاوين أنّه لا بدّ من دعم دور البلديات والمجتمع المدني بالدراسات العلميّة كما أكد على دور المنظّمات الدولية والوطنية للدعوة إلى سنّ القوانين التي تنظّم التجارة الحدودية لغلق الطريق أمام عصابات التهريب.

• **الخلاصة**: تتمحور نقاط النقاش في الورشة حول أهمية العوامل الخمس لتفعيل الرؤية المشتركة لتطوير المجال الحدودي وإلى دفع التعاون اللامركزي الحدودي.
1- الرؤية الاستراتيجية.
2- سياسات التعامل عبر الحدود والتي يجب أن تأخذ في عين الاعتبار العوامل المشتركة في كل جهة.
3- أهميّة دور الخبراء وبرامج التعاون في مساندة جهود التعاون المشترك في كل جهة.
4- أهمية القانون والنصوص القانونية المنظّمة للتعاون الحدودي المشترك.
5- سياسة تسيير الموارد البشرية خاصّة بالمناطق الحدوديّة.

الورشة الثالثة: الدور المؤسساتي والإجتماعي ترأسها السيد د. علي عسكر، ليبيا

أكّد السيد محمود غربال (مجتمع مدني) أنه لا بدّ من إيجاد تعاون بين ثلاثة أطراف هي تونس وليبيا والجزائر كما بيّن ضرورة أن يكو التنقّل بين وزان والذهيبة دون الحاجة إلى جواز السفر وطرح السيد غربال من ناحية أخرى نقص الوعي الصحي والتجهيزات في المنطقة الحدودية ممّا يجعل التعاون اللامركزي ضروريا لتجاوز هذه الإشكاليات واقترح انشاء مؤسسات صحية مشتركة.

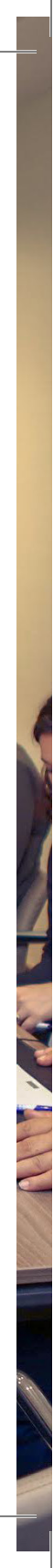

ذكرت السيدة فائزة علي حمدي (بلدية زلطن) أنّه تمّ إنشاء مركز المرأة والطفل بالتعاون مع المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد سنة 2016. يضمّ قاعة تدريب مجهّزة خاصة بالمرأة وأخرى خاصة بالطفل. كما ذكّرت أنّ مجالات التعاون بين زلطن وبن قردان تشمل إحداث توأمة بين البلديتين ومشروع مهرجان ثقافي ودعت السيدة فائزة إلى مزيد الاهتمام بالناحية الثقافية والتعليم.

بالاضافة إلى فضاء المواطن والذي يجسد مجالا حيويا للتعاون بين البلديتين. أكّد السيد علي عامر (بلدية الذهيبة) أنّ الخدمات في المناطق الحدوديّة ضعيفة وهي مناطق مهمّشة وتاريخيا هذه المناطق عوقبت من طرف المستعمر (فرنسي وإيطالي) وكذلك بعد الاستقلال بالإضافة إلى بعدها الجغرافي عن المركز. ولتجاوز هذه الوضعية اقترح رئيس بلدية الذهيبة توفير التجهيزات والبنية الأساسيّة ونشرقوانين خاصّة وميسّرة لتنقل الأشخاص وتبادل البضائع مع إفراد البلديات الحدودية بقوانين خاصة كما دعا إلى انجاز دراسات حول الانفلات الأمني وتمكن اندماج الشباب بين القطرين وتطوير الخدمات البلدية خاصة النظافة والصرف الصحي وسرعة تبادل المعدّات بين البلديات في إطار اتفاقيّات بالاضافة إلى انجاز مصبّ مشترك وتجنّب المصبّات العشوائيّة.

ركّز السيد رمزي العابدي (مجتمع مدني بالذهيبة) على مشكلة الأراضي حيث لا بدّ من مراجعة اتفاقيات الأملاك الليبية في الذهيبة 1934 واتفاقيات 2011 ولا بدّ من السيطرة على التهريب.
ذكرالسيد محمد صنام (عميد بلدية وازن) بوجود اتفاقية توأمة بين وازن والذهيبة منذ سنة 2015 وأرسلت هذه الاتفاقية إلى السلط التونسية للمصادقة عليها. تمّ تخصيص منطقة للتبادل التجاري الحرّ منها 5 هكتار من الجانب التونسي من جهة الذهيبة و5هكتار من الجانب الليبي من جهة وازن (لا زال المقترح في طور الدراسة لدى وزارة الاقتصاد).
وفي ما يخص اتفاقيات التعاون الحدودي بيّن أنّه توجد بلديات وقّعت وأخرى لم توقّع لكن حتّى تكون فعّالة لا بدّ من توقيعها من طرف الوزارات المركزيّة الليبيّة. و اكّد السيّد صنام إلى التواصل الدائم بين ممثّلي البلديات ووضع خطة لمزيد تفعيل المكتب الحدودي بعد اجراء عمليّة تقييم لأداءه.

مداخلة السيد د. علي عسكر:

- تدعيم العلاقات بين البلديات الحدوديّة: إيجاد خط نقل بين البلديات.
- يرشد فضاء المواطن في تونس المواطنين إلى كيفيّة الاستفادة من الخدمات البلديّة.
- يجب الاستفادة من الشراكة بين بلديتي وازن والذهيبة في المشاريع المستقبليّة.
- إنشاء سوق حرّة كمنطقة تجارية بين وازن والذهيبة.
- استغلال المنشآت الصحيّة بصفة مشتركة.
- تجهيز نقطة صحيّة في المعابر الحدوديّة.

Safia

الجلسة الختامية:

نشّـط الجلسـة الختاميـة الدكتـور ياسـين التركـي، منسـق النـدوة و خبيـر بمركـز CILG-VNG International، فـي جلسـة عامـة حوصـل خلالهـا أعمـال الورشـات والنقـاش. وذكّـر فـي البدايـة بأهـمّ النقـاط الـتي تناولهـا المشـاركون وهـي:

- علاقـات تاريخيـة وطيـدة ومتماسـكة جـدّا بيـن تونـس وليبيـا سـواء علـى مسـتوى الدولتيـن (المسـتوى الشـعبي) أو علـى المسـتوى الاجتماعـي والثقافـي. لكـن مـا ينقـص هـذه العلاقـة الوطيـدة هـو طبيعـة العلاقـة بيـن المؤسسـات وبيـن الجمعيّـات حيـث لـم تكـن هنـاك علاقـات وطيـدة كمـا أن المجتمـع المدنـي فـي ليبيـا وتونـس لم يكـن يعمـل بالشـراكة والتعاون والتنسـيق الضـروري فيمـا بينهـم.
- دعـم هـام يقـوم بـه المركـز الدولـي للتنميـة المحليـة والحكـم الرشـيد لمزيـد تطويـر نوعيـة الشـراكة بيـن البلديـات والمؤسسـات والجمعيـات.
- اسـتعداد و إرادة قويّـة مـن طـرف الاتحـاد الأوروبـي و المنظمـات الدوليـة الأخـرى لدعـم مثـل هـذه المبـادرات الـتي تسـاعد علـى التعـاون الحـدودي اللامركـزي وتدعـم عُـرى الصداقـة و الأخـوّة والتعـاون المشـترك علـى المسـتوى الاقتصـادي و الاجتماعـي والثقافـي.
- إطـار قانونـي فـي تونـس يُسـاعد علـى التعـاون بيـن البلديـات و يُشـجّع مثـل هـذه المبـادرات الـتي تهـدف إلـى التنميـة المحليـة للمناطـق الحدودية.

ملخص أعمال الورشات:

ملخص الورشة الأولى: التعاون في المجال الثقافي:

- تساهم الثقافة في رفع مستوى أداء المؤسسات والمجالس البلدية و المجتمع المدني.
- تساهم الثقافة في التنمية المحلية في المناطق الحدودية و المجتمعات المحلية.
- تتقـارب المجتمعـات المحليـة فـي المناطـق الحدوديـة سـواء فـي المناطـق الجبليـة (نالـوت ووازن والذهيبـة) أو السـاحلية (زوارة وزلطـن وبنقـردان) ثقافيـا و هـو يمثّـل رأس مـال هـام جـدّا يجـب اسـتثماره مـن أجـل دفـع التعـاون الحـدودي المشـترك.
- يسـاعد التشـابه فـي أسـاليب التفكيـر وأنمـاط الحيـاة إلـى جانـب الثقافـة الماديـة فـي نجـاح أي مشـروع تنمـوي.
- يعتبـر المهرجـان الثقافـي لبلديـات الذهيبـة و وازن و نالـوت تجربـة رائـدة لا بدّ من الاسـتفادة منهـا. وقـد انطلقـت فكـرة المشـروع مـن طـرف البلديـات و تولّـت بنفسـها التنسـيق و الانجـاز و اقتصـر دور المركـز بالدعـم المالـي والمسـاندة وهـو مـا يؤكّـد دور البلديـات فـي تفعيـل الشـراكات.
- يتطلّـب اسـتثمار المجـال الثقافـي للمجتمعـات المحليـة الحدوديـة مزيـدا مـن الجهـود والتعـاون المشـترك مـن أجـل تحقيـق التنميـة الاقتصاديـة المحليـة العابـرة للحـدود.

ملخص الورشة الثانية: الاندماج الاقتصادي:

- لا يمكن للتعاون الاقتصادي أن يكون ناجحا في ظلّ المركزية وفي غياب شراكة مع المجتمع المدني والكفاءات.
- يتطلّب النجاح الاقتصادي الاستقرار الأمني والسّلم.
- يحتاج التعاون الاقتصادي الحقيقي إلى ورشات تفكير لوضع رؤية استراتيجية تأخذ في عين الاعتبار الإطار القانوني والمؤسساتي والتنظيم.
- ينطلق التعاون الاقتصادي الحدودي بين تونس وليبيا بلقاءات حول التفكير في مشاريع سهلة الإنجاز ومباشرة ولها أثر اقتصادي على المجتمعات المحلية.
- يتميّز الوضع الحالي ببيئة مؤسّساتية مختلفة بالإضافة إلى عدم تفعيل اللامركزية في ليبيا وضعف العلاقات بين السلط المركزية في تونس وليبيا. لكن رغم ذلك توجد مبادرات وخطوات ثابتة نحو تفعيل التعاون الاقتصادي.
- يسمح الإطار القانوني الحالي في تونس للبلديات في التعاون الاقتصادي وتدعيم التنمية المحلية.

ملخص الورشة الثانية: الجانب المؤسساتي والاجتماعي:

- يرتكز الجانب المؤسساتي والاجتماعي على أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة سنة 2015.
- يعود التعاون المشترك بين البلديات الحدودية إلى فترة ما قبل الاستعمار.
- المشاريع المقترحة من طرف البلديات عديدة ومتنوّعة أهمّها:
  - تأسيس مكبّ مشترك للنفايات.
  - استغلال مركز العلاج الطبيعي في الذهبية.
  - استغلال المستشفى المحلي بوازن.
  - انشاء نقاط خدمات صحية بالمعابر الحدودية.
  - اعتماد بطاقة العبور الحدودي للمتساكنين المحليين.
  - تفعيل التوأمة بين بلديتي الذهيبة ووازن.
  - تأسيس إدارة مركزية للتعاون الحدودي بين تونس وليبيا.
  - انشاء جامعة مشتركة بين تونس وليبيا.
  - احداث اتفاقية توأمة بين زلطن وبنقردان.

تتلخّص أهمّ الصعوبات التي تواجه التعاون الحدودي في ثلاث نقاط:

1. تمويل المشروعات.
2. المركزية.
3. القوانين الحالية المعتمدة.

التوصيات:

- مواصلة مجهودات تعزيز التعاون بين المؤسسات والجمعيات والبلديات التونسية والليبية.
- بعث مبدرات تعاون بين البلدين وخاصة بين الؤسسات والجمعيات.
- ضرورة الاستفادة من الدعم المالي والفني الذي يقدمه كل من الاتحاد الأوروبي والمركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد.
- الاستفدة من الإطار القاوني والمؤسساتي التونسي الذي يساعد على التعاون اللامركزي الحدودي.
- مواصلة تفعيل المشاريع والبرامج التي تساعد في تطوير التعاون التونسي الليبي.
- مزيد تشريك المجتمع المدني في دفع التعاون بين البلدين.
- مزيد دعم التنسيق بين الفاعلين المحليين من اقتصاديين واجتماعيين ومجتمع مدني ومؤسسات.
- مواصلة تعزيز التعاون الثقافي والشبابي المشترك بين المناطق الحدودية.
- تطوير التعاون من أجل المصلحة المشتركة والتكامل الاقتصادي.
- تطوير الموارد البشرية وتعزيز الكفاءات المحلية في المناطق الحدودية.
- الاعتماد على خطة تنموية مشتركة بين البلدين بناء على استراتيجية تنمية التعاون اللامركزي الحدودي التونسي الليبي.
- تفعيل اتفاقيات التعاون السابقة المشتركة بين البلدين .

وقد اختتمت أعمال الندوة الدولية حول التعاون اللامركزي الحدودي على أمل أن يتدعّم التعاون بين البلديات الحدودية التونسية الليبية وتعتمد طرق التنشيط المستخلصة والتوجهات الجديدة التي تمّت بلورتها خلال هذه الندوة.

الندوة الدولية حول التعاون اللامركزي الحدودي استخلاصات للتجربة التونسية الليبية
INTERNATIONAL CONFERENCE ON DECENTRALISEZ CROSS- BORDER
COOPERATION LESSIONS FOR THE TUNISIAN - LIBYAN CASE
From the 9th to the 10th October 2018
Hotel Paris Lac 1 - Tunis
CILG
VNG

الندوة الدولية حول التعاون اللامركزي الحدودي
إستخلاصات للتجربة التونسية الليبية
RNATIONAL CONFERENCE ON DECENTRALIZED
S BORDER COOPERATION LESSONS FOR THE
TUNISIAN - LIBYAN CASE
From the 9th to the 10th of October 2018
Hotel Paris Lac 1 - Tunis

© CILG – VNG International 2018